

Distr.: General

11 July 2024

Arabic

Original: Arabic/English/Spanish

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والسبعون

البند 98 (ب) و (ط) و (س) من القائمة الأولية*

نزاع السلاح العام الكامل

نزاع السلاح النووي؛ متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية
التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها؛ تخفيض الخطر النووي

تقرير الأمين العام

موجز

يعرض هذا التقرير الجهود المبذولة لتيسير تنفيذ اتفاقات نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين،
ويجمع الآراء المقدّمة من الدول الأعضاء في هذا الصدد.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/79/50

150824 290724 24-12737 (A)



المحتويات

الصفحة

3	أولا - مقدمة
3	ثانيا - ملاحظات
9	ثالثا - المعلومات الواردة من الحكومات
9	كوبا
10	غواتيمالا
11	المكسيك
13	قطر

أولا - مقدمة

- 1 - يُقدّم هذا التقرير استجابة للطلبات الواردة في قرارات الجمعية العامة 33/78 و 44/78 و 53/78.
- 2 - فقد طلبت الجمعية العامة، في الفقرة 3 من قرارها 33/78، إلى جميع الدول أن تحيط الأمين العام علما بما بذلته من جهود وما اتخذته من تدابير تنفيذاً لهذا القرار وتحقيقاً لنزع السلاح النووي، وطلبت إلى الأمين العام أن يُطلع الجمعية العامة على تلك المعلومات في دورتها التاسعة والسبعين.
- 3 - وطلبت الجمعية العامة، في الفقرة 5 من قرارها 44/78، إلى الأمين العام أن يكتف الجهود من أجل تنفيذ التوصيات السبع الواردة في تقرير المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح على نحو تام، بما من شأنه أن يقلل إلى حد كبير من خطر اندلاع حرب نووية وأن يدعم المبادرات التي يمكن أن تساهم في تنفيذها (انظر A/56/400، الفقرة 3)، وأن يواصل أيضاً تشجيع الدول الأعضاء على النظر في عقد مؤتمر دولي لتحديد سبل القضاء على الأخطار النووية، على النحو المقترح في إعلان الأمم المتحدة للألفية (القرار 2/55)، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والسبعين.
- 4 - وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في الفقرة 22 من قرارها 53/78، أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والسبعين تقريراً عن تنفيذ القرار.
- 5 - وفي مذكرة شفوية مؤرخة 12 شباط/فبراير 2024، دُعيت الدول الأعضاء إلى إبداء آرائها بشأن هذه المسألة. ويتضمن الفرع ثالثاً أدناه الردود الواردة من الدول الأعضاء؛ وأي ردود ترد بعد انقضاء الموعد النهائي سوف تُنشر على الموقع الشبكي لمكتب شؤون نزع السلاح (<https://disarmament.unoda.org>) باللغة التي قُدمت بها فقط. ولن تصدر أي إضافات.

ثانيا - ملاحظات

- 6 - اضطلعت الدول، منذ صدور التقرير السابق (A/78/118)، بجهود شتى لتيسير تنفيذ اتفاقات نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وعلى وجه الخصوص:
 - (أ) عُقد في قاعة الجمعية العامة في 29 آب/أغسطس 2023 اجتماع عام رفيع المستوى للجمعية العامة للاحتفال باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية وللترويج لهذا اليوم. وأدلى ببيانين افتتاحيين رئيس الدورة السابعة والسبعين للجمعية، تشابا كوروشي (هنغاريا)، والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح نيابة عن الأمين العام. وألقى كلمة رئيسية كلٌّ من الأمين التنفيذي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، روبرت فلويد؛ ومديرة مكتب الاتصال التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية في نيويورك، فيفيان أوكيكي؛ والناشط الشاب في منظمة عكس الاتجاه: أنقذوا أهلكنا، أنقذوا كوكبنا (Reverse the Trend: Save our Planet)، إلياس مراد تاولي. وعقب الكلمات الرئيسية، عُقدت جلسة مناقشة عامة دعت فيها الدول من تبقى من الدول الثماني المدرجة في المرفق 2 إلى عدم التأخر في التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وحثت جميع الدول على التقيد بالوقف الاختياري للتجارب التجريبية للأسلحة النووية وعلى الامتناع عن أي عمل يتعارض مع المعاهدة، ريثما تدخل حيز النفاذ؛
 - (ب) عملاً بإعلان الجمعية العامة يوم 26 أيلول/سبتمبر يوماً دولياً للإزالة الكاملة للأسلحة النووية (القرار 32/68)، عُقد الاجتماع المخصص للاحتفال بهذا اليوم في 26 أيلول/سبتمبر 2023. وترأس

الاجتماع رئيس الدورة الثامنة والسبعين للجمعية، دينيس فرانسيس (ترينيداد وتوباغو). وأحيا الأمين العام هذا اليوم الدولي بتوجيه رسالة أشار فيها إلى أن اليوم الدولي فرصة لإعادة تأكيد الالتزام العالمي بعالم خالٍ من الأسلحة النووية والاعتراف بالكارثة الإنسانية التي من شأن استخدام هذه الأسلحة أن يحدثها. ودعا الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى أن تكون رائدة في هذا المجال عن طريق الوفاء بالتزاماتها بنزع السلاح والالتزام بعدم استخدام الأسلحة النووية أبداً تحت أي ظرف من الظروف. وشجع جميع الدول التي لم تصدّق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى أن تبادر إلى القيام بذلك دون إبطاء، ودعا الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى أن تكفل تنفيذ وقف اختياري لجميع التجارب النووية. ودعا الدول إلى استعمال أدوات الحوار والدبلوماسية والتفاوض التي لا تبلى للتخفيف من حدة التوترات وإنهاء التهديد النووي، وذكر أن ذلك يشمل مراعاة طابع التغير الذي يميز النظام النووي، ومعالجة مسألة عدم وضوح الحدود الفاصلة بين الأسلحة الاستراتيجية والأسلحة التقليدية وعلاقتها بالتكنولوجيات الجديدة والناشئة. وأشار إلى أن الموجز السياساتي المعنون "خطة جديدة للسلام" تضمن دعوة إلى الدول الأعضاء إلى الإسراع بتجديد الالتزام تجاه تلك القضية الهامة. وعلى غرار السنوات السابقة، أسهم المجتمع المدني أيضاً إسهاماً هاماً في الاحتفال بهذا اليوم الدولي وفي الترويج له؛

(ج) عقدت هيئة نزع السلاح دورتها الموضوعية لعام 2024 في نيويورك في الفترة من 1 إلى 19 نيسان/أبريل، برئاسة نائب الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة، محمد عثمان إقبال جادون. وعملاً بالمقرر الذي اتخذته الهيئة في دورتها لعام 2023 وقرار الجمعية العامة 62/78، ونظراً لكون السنة هي السنة الأولى من دورتها التي تستغرق ثلاث سنوات، بدأت الهيئة نظرها في البندين التاليين من جدول الأعمال: (أ) توصيات لتحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي ومنع انتشار الأسلحة النووية (البند 4)؛ و (ب) توصيات بشأن النقاهاات المشتركة المتصلة بالتكنولوجيات الناشئة في سياق الأمن الدولي (البند 5). وانتخبت الهيئة أكاسي دفاي (جورجيا) رئيساً للفريق العامل الأول، لتتأول البند 4 من جدول الأعمال، وجوليا إليزابيث رودريغيز أكوستا (السلفادور) رئيسة للفريق العامل الثاني، لتتأول البند 5 من جدول الأعمال. وعقد الفريق العامل الأول ثمانية اجتماعات، تبادلت فيها الدول الأعضاء الآراء بشأن ورقة الرئيس لعام 2023، وورقة الرئيس التي جرى تعميمها في 9 نيسان/أبريل 2024، وجرى تنقيحها مرتين، في 16 و 19 نيسان/أبريل. وفي الجلسة الثامنة المعقودة في 19 نيسان/أبريل، نظر الفريق العامل الأول في تقريره الإجرائي المتعلق بالبند 4 من جدول الأعمال واعتمده بتوافق الآراء؛

(د) في 13 حزيران/يونيه 2024، اعتمد مؤتمر نزع السلاح المقرر CD/2390 بشأن أعمال المؤتمر لعام 2024، الذي قرر بموجبه إنشاء أربع هيئات فرعية معنية بالبنود 1 إلى 4 من جدول الأعمال (وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي؛ ومنع نشوب حرب نووية، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة؛ ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي؛ والترتيبات الدولية الفعالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها)، وهيئة فرعية خامسة معنية ببنود جدول الأعمال 5 (الأنواع الجديدة من أسلحة الدمار الشامل والمنظومات الجديدة من هذه الأسلحة؛ والأسلحة الإشعاعية) و 6 (البرنامج الشامل لنزع السلاح) و 7 (الشفافية في مجال التسلح). ومن المقرر أن تبدأ الهيئات الفرعية عملها اعتباراً من 25 حزيران/يونيه. وقرر المؤتمر كذلك أنه إذا لم تتمكن الهيئتان الفرعيتان من إكمال عملهما خلال دورة عام 2024، يجوز لهما استئناف عملهما في عام 2025، إن قرر المؤتمر ذلك في دورته لعام 2025. وقبل اعتماد المقرر، اتبع رؤساء المؤتمر نهجاً

ذا مسارين تمثل في مواصلة المشاورات بشأن مشروع المقرر مع القيام في الوقت نفسه بعقد مناقشات عامة مواضيعية في إطار بنود جدول أعمال المؤتمر. وبعد أن أخفق المؤتمر في اتخاذ إجراء في عام 2023 بشأن مشاركة المراقبين، وافق في دورته لعام 2024 على النظر والبت في الطلبات المقدمة من الدول غير الأعضاء في المؤتمر للمشاركة في أعماله على أساس فردي. وبناءً على ذلك، وحتى حزيران/يونيه 2024، قبل المؤتمر طلبات 22 دولة ولم يقبل طلبات 15 دولة. وعقد المؤتمر جزأه الرفيع المستوى في الفترة من 26 إلى 28 شباط/فبراير. وأجرى المؤتمر، خلال جزئه الرفيع المستوى، مناقشات مواضيعية غير رسمية بشأن موضوعي "التغلب على الجمود: ضمان تحسين أداء مؤتمر نزع السلاح وفعاليتها" و "التصدي للتحديات المعاصرة: تعزيز التدابير الرامية إلى الحد من انعدام الثقة وبناء الثقة"؛

(هـ) خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أبقى الاتحاد الروسي على تعليقه المزعوم لمشاركته في المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة ستارت الجديدة). وحتى 1 آذار/مارس 2022، كان بحوزة الاتحاد الروسي 526 قذيفة من القذائف التسيارية العابرة للقارات والقذائف التسيارية التي تطلق من الغواصات وقاذفات القنابل الثقيلة، و 1 474 من الرؤوس الحربية المركبة على هذه المنظومات، كلها جاهزة للإطلاق. وحتى 1 آذار/مارس 2023، كان بحوزة الولايات المتحدة 662 قذيفة من القذائف التسيارية العابرة للقارات والقذائف التسيارية التي تطلق من الغواصات وقاذفات القنابل الثقيلة، و 1 419 من الرؤوس الحربية المركبة على هذه المنظومات، كلها جاهزة للإطلاق⁽¹⁾. ولم ينشر أي من الطرفين أي تحديثات خلال الفترة المشمولة بالتقرير ولم تُعقد أي اجتماعات للجنة الاستشارية الثنائية. وقد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أنها ستتخذ، اعتباراً من 1 حزيران/يونيه 2023، "تدابير مضادة" رداً على التعليق المزعوم من قبل الاتحاد الروسي، وستشمل تلك التدابير الامتناع عن تقديم الإخطارات اللازمة بموجب المعاهدة، مثل تقديم معلومات محدثة عن حالة أو موقع الصواريخ وأجهزة إطلاقها والمواد الأخرى الخاضعة للمعاهدة. ومع ذلك، ذكرت الولايات المتحدة أيضاً أنها ستواصل إخطار الاتحاد الروسي بعمليات إطلاق القذائف التسيارية العابرة للقارات والقذائف التسيارية التي تطلق من الغواصات، كما ستواصل إخطارها بالتدريبات الاستراتيجية الكبرى⁽²⁾. وعلاوة على ذلك، أعلنت الولايات المتحدة أنها ستمتنع عن تيسير إجراء أنشطة التفتيش بموجب معاهدة ستارت الجديدة على أراضيها، من خلال إلغاء التأشيرات القائمة، وأنها لن تقدم معلومات القياس عن بعد بشأن عمليات إطلاق القذائف التسيارية العابرة للقارات والقذائف التسيارية التي تطلق من الغواصات. وستظل معاهدة ستارت الجديدة سارية حتى 4 شباط/فبراير 2026 ما لم يحل محلها قبل ذلك التاريخ اتفاق لاحق بشأن تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها. وإذا انتهى سريان المعاهدة في 4 شباط/فبراير 2026 دون وجود ترتيب يخلفها، فلن تكون هناك قيود على الترسانات النووية الاستراتيجية لهاتين الدولتين لأول مرة منذ خمسة عقود.

7 - وإضافة إلى الجهود التي نوقشت أعلاه، يجري تنفيذ المبادرات المتعددة الأطراف التالية التي يمكن أن تسهم في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية:

(1) الأرقام الواردة هنا هي آخر الأرقام التي أبلغت عنها الدولتان.

(2) وفقاً للاتفاق بشأن إخطارات إطلاق القذائف التسيارية (1988) والاتفاق المتعلق بالإشعار المسبق المتبادل بالتدريبات الاستراتيجية الكبرى (1989).

(أ) عقد الفريق العامل المعني بمواصلة تعزيز عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي أنشأه في عام 2022 مؤتمر الأطراف العاشر لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية⁽³⁾، اجتماعات في الفترة من 24 إلى 28 تموز/يوليه 2023، وناقش التدابير التي من شأنها تحسين فعالية عملية استعراض المعاهدة وكفاءتها وشفافيتها والمساءلة عنها وتنسيقها واستمراريتها. وشملت المقترحات الرامية إلى تحسين شفافية عملية الاستعراض والمساءلة عنها تشجيع الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن تنفذ كاملاً الإجراءات 20 و 21 من خطة العمل المتعلقة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 2010⁽⁴⁾، ويتعلقان باستمارة إبلاغ موحدة وبالعناصر التي يجب أن تتضمنها هذه الاستمارة. واقترح أيضاً إجراء مناقشات مخصصة للتقارير الوطنية، ولا سيما تلك الواردة من الدول الحائزة للأسلحة النووية، خلال الاجتماعات الرسمية لمؤتمرات استعراض المعاهدة. وتمشياً مع قرار إنشاء الفريق العامل، قدم الرئيس سلسلة من التوصيات لكي يعتمدها الفريق العامل. غير أن الدول لم تتوصل إلى توافق في الآراء بشأن اعتماد التوصيات أو بشأن مواصلة مداولات الفريق العامل؛

(ب) عقدت اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2026 دورتها الأولى في فيينا في الفترة من 31 تموز/يوليه إلى 11 آب/أغسطس 2023، برئاسة السفير المعني بالشؤون الاستراتيجية وتحديد الأسلحة في وزارة خارجية فنلندا، يارمو فينانين. وعلى الرغم من الوضع الجيواستراتيجي العالمي السائد، أجرت الدول مناقشات موضوعية شملت جميع "ركائز" المعاهدة الثلاث (وهي نزع السلاح، وعدم الانتشار، واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية). ورغم أن الدول الأطراف أكدت من جديد على ما تتمتع به المعاهدة من أهمية مركزية في نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، ظلت دول عديدة تعرب عن إحباطها إزاء عدم إحراز تقدم ملموس في تنفيذ الالتزامات السابقة، ولا سيما فيما يتعلق بنزع السلاح النووي وقرار عام 1995 بشأن الشرق الأوسط. وكما كان عليه الحال في مؤتمر الأطراف العاشر لاستعراض المعاهدة في عام 2022، شهدت دورة اللجنة التحضيرية من حين لآخر تلاحساً واتهامات متبادلة بين دول أطراف بشأن مسائل جيوسياسية، ولا سيما الحرب الدائرة في أوكرانيا، والأزمات في الشرق الأوسط، والتوترات المتزايدة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وفي أعقاب اجتماعات الفريق العامل المعني بمواصلة تعزيز عملية الاستعراض (انظر الفقرة 7 (أ))، واصلت الدول الأطراف تبادل الآراء بشأن المقترحات الرامية إلى تعزيز عملية استعراض المعاهدة، بما في ذلك بشأن التدابير الرامية إلى زيادة المساءلة عن التعهدات من خلال توخي الشفافية والإبلاغ وتخصيص الوقت لمناقشة التقارير الوطنية. ونظراً للاعتراضات التي أثّرت بشأن إدراج إشارة إلى موجز الرئيس في التقرير الإجرائي للدورة الأولى للجنة، لم يصدر الرئيس، بموجب السلطة المخولة له، مشروع الموجز الوقائي كورقة عمل؛

(ج) عُقد الاجتماع الثاني للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية في الفترة من 27 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 1 كانون الأول/ديسمبر 2023 في نيويورك، واعتمد إعلاناً بشأن التزام الدول الأطراف في المعاهدة بدعم حظر الأسلحة النووية وتجنب عواقبها الوخيمة. وحتى 20 حزيران/يونيه 2024، بلغ عدد الدول الموقعة على المعاهدة 93 دولة، وصوّتت عليها 66 دولة وانضمت إليها 4 دول. وفي أعقاب الاجتماع الثاني للدول الأطراف في المعاهدة، أنجزت الدول الأطراف العمل فيما بين

(3) NPT/CONF.2020/DEC.2.

(4) NPT/CONF.2010/50 (Vol. I).

الدورات من خلال اجتماعات لجنة التنسيق ومن خلال الأفرقة العاملة غير الرسمية المنشأة في الاجتماع الأول للدول الأطراف، وكذلك من خلال عمل الميسرين غير الرسميين وجهات التنسيق المعنية بالشؤون الجنسانية التي عُينت في ذلك الاجتماع. ووفقاً للمقرر 5 الذي اتخذته الاجتماع الثاني، أنشأت الدول الأطراف عملية تشاورية فيما بين الدورات بشأن الشواغل الأمنية للدول بموجب المعاهدة؛

(د) عُقد المؤتمر الثالث عشر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في 22 أيلول/سبتمبر 2023 في نيويورك. واشتركت بنما والنرويج في رئاسة المؤتمر. واعتمد وزراء الخارجية ووزراء الدفاع وغيرهم من الممثلين الرفيعي المستوى للدول إعلاناً ختامياً وتدابير لتيسير بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وفي الإعلان، أكدت الدول المصدّقة مجدداً الأهمية الحيوية والطابع الملح لبدء نفاذ المعاهدة وحثت الدول المتبقية المدرجة في المرفق 2، التي يُعتبر تصديقها ضرورياً لبدء نفاذ المعاهدة، على التوقيع والتصديق عليها دون مزيد من التأخير؛

(هـ) عقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط دورته الرابعة في الفترة من 13 إلى 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 في نيويورك. وخلال الدورة، واصلت الدول المشاركة، برئاسة ليبيا، تناول المسائل الأساسية المتصلة بالتفاوض على صك ملزم قانوناً بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وذلك وفقاً لأحكام مقرر الجمعية العامة 546/73. وشملت تلك المسائل الاستخدامات السلمية والتعاون التقني، والتحقق النووي، والمواضيع المحددة في الدورات السابقة للمؤتمر التي تتطلب مزيداً من المناقشة. وقرر المؤتمر أن تواصل اللجنة العاملة، التي أنشأها في دورته الثانية، مداولاتها الموضوعية بشأن المسائل المذكورة أعلاه في الفترة الممتدة بين الدورات التي تلي الدورة الرابعة. وبمشاركة عدد من الخبراء المدعوين، عقدت اللجنة العاملة اجتماعاً تنظيمياً واحداً في شباط/فبراير واجتماعين موضوعيين في آذار/مارس وتموز/يوليه 2024 من أجل مواصلة تبادل الآراء بشكل متعمق ومركّز بشأن المسائل المذكورة أعلاه وغيرها من المواضيع المتفق عليها؛

(و) أجرت الجمعية العامة، في قرارها 239/78، متابعة لتقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بمواصلة النظر في مسائل التحقق من نزع السلاح النووي، الذي كان قد أكمل عمله في عام 2023. ورحبت الجمعية العامة بتقرير الفريق وطلبت إلى الأمين العام أن يستطلع ما لدى الدول الأعضاء من آراء فنية بشأن التقرير وأن يقدّم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والسبعين.

8 - ورغم إحراز بعض التقدم في تنفيذ اتفاقات نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، وفي السعي إلى إطلاق مبادرات جديدة لدعم هذه الأهداف، لا تزال هناك نكسات وشعور متزايد بالضجر من نسق النقص البطيء. وعلى وجه الخصوص:

(أ) في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، أعلن الاتحاد الروسي سحب صك تصديقه على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وأكد الاتحاد الروسي أن لا يزال من الدول الموقعة على المعاهدة، كما أكد عزمه على المشاركة في أعمال اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وشجع الأمين العام الاتحاد الروسي، إلى جانب الدول الأخرى الحائزة لأسلحة نووية، على إعادة تأكيد وقفه الاختياري للتجارب النووية والالتزام بعدم اتخاذ أي إجراءات من شأنها الإضرار بهدف المعاهدة والغاية منها. ونظراً لسحب الاتحاد الروسي تصديقه على المعاهدة، أصبح هناك الآن تسع دول مدرجة في المرفق 2

يُعتبر تصديقها ضرورياً لبدء نفاذ المعاهدة. وحتى 20 حزيران/يونيه 2024، كانت 187 دولة قد وقّعت على المعاهدة وصدّقت عليها 178 دولة؛

(ب) لئن كانت الجهود المبذولة لخفض المخزونات الحالية تحظى بالتقدير، فإن العدد الكلي المقدر للأسلحة النووية، المنشورة وغير المنشورة، لا يزال يزيد عن 10 000 سلاح. وعلاوة على ذلك، تواصل الدول الاعتماد بشكل متزايد على الأسلحة النووية في سياساتها الدفاعية والأمنية، وتنفذ الدول الحائزة للأسلحة النووية برامج ترمي إلى تحديث أسلحتها ونظم إيصالها والبنى التحتية ذات الصلة بها؛

(ج) في عام 2023، واصلت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تطوير وتجريب منظومات أسلحة مختلفة، بما في ذلك وسائل إيصال الأسلحة النووية، وفقاً لخطة التطوير العسكري الخمسية التي أعلنت عنها في عام 2021. فعقب نجاح البلد، في نيسان/أبريل 2023، في إطلاق أولى قذيفة تسليارية عابرة للقارات لها تعمل بالوقود الصلب، من طراز هواسونغ-18، أجرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عمليتي إطلاق آخرين لتلك القذائف في 12 تموز/يوليه و 18 كانون الأول/ديسمبر 2023. ونفذت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أيضاً، في 14 كانون الثاني/يناير و 2 نيسان/أبريل 2024، عمليتي إطلاق لقذيفة تسليارية متوسطة المدى تعمل بالوقود الصلب من طراز هواسونغ - B16، مزودة بوحدة قتالية انزلاقية فرط صوتية مطورة حديثاً. واجتمع مجلس الأمن لمناقشة انتهاك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لقرارات المجلس، ولكنه لم يتوصل، في أعقاب كل عملية من عمليات الإطلاق، إلى اتفاق على اتخاذ أي إجراء. وقد أوقفت لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1718 (2006) أعمالها في 30 نيسان/أبريل 2024، بعد أن أخفق مجلس الأمن في التوصل إلى اتفاق بشأن مقترح لتجديد ولاية فريق الخبراء المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن 1874 (2009) لمدة سنة أخرى. وشهدت العلاقات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والدول المجاورة لها تدهوراً. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2023، اكتشفت الوكالة الدولية للطاقة الذرية دلائل على أن المفاعل التجريبي الجديد المبرد بالماء الخفيف بقدرة 20 ميغاواط كهربائي في يونغبيون، وهو أكبر من المفاعل الحالي المجاور له الذي تبلغ قدرته 5 ميغاواط كهربائي، كان قيد التشغيل وقد بلغ درجة الحرارة الحرجة. ويمكن أن يؤدي المفاعل الجديد إلى مضاعفة معدل إنتاج البلوتونيوم القابل للاستخدام في صنع الأسلحة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي لديها طموح معلن في تحقيق "زيادة هائلة في ترساناتها النووية".

9 - واقترح الأمين العام، في إطار تقريره المعنون "خطتنا المشتركة"، وضع خطة جديدة للسلام تسعى، على سبيل الأولوية، إلى تحديث رؤية نزع السلاح من أجل ضمان الأمن البشري والوطني والجماعي، وذلك بوسائل منها توفير دعم أوسع لعدم الانتشار وإيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية. ودعا الأمين العام في موجزه السياسي المعنون "خطة جديدة للسلام" الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى أن تتعهد بعدم استخدام الأسلحة النووية أبداً تحت أي ظرف من الظروف، وإلى أن تعيد الالتزام بشكل عاجل بقضية السعي إلى إقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

ثالثاً - المعلومات الواردة من الحكومات

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

[28 أيار/مايو 2024]

لقد نظرت محكمة العدل الدولية في قضايا عديدة جديرة بالاهتمام. وتود كوبا أن تلفت الانتباه إلى أن الامتثال لفتوى المحكمة الصادرة بالإجماع في 8 تموز/يوليه 1996 بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها أمر مهم في الوقت الراهن.

وتؤكد كوبا من جديد أهمية ما خلصت إليه محكمة العدل الدولية بشأن الالتزام بالسعي، بحسن نية، إلى إجراء مفاوضات تقضي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة، وبالوصول بتلك المفاوضات إلى نتيجة.

ومع دخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ في 22 كانون الثاني/يناير 2021، أثبت المجتمع الدولي بوضوح أن الأسلحة النووية ليست غير إنسانية وغير أخلاقية وغير قابلة للدفاع عنها أخلاقياً فحسب، بل هي أيضاً غير قانونية. وإرساء حظر الأسلحة النووية، باعتباره قاعدة من قواعد القانون الدولي، يمثل خطوة أساسية نحو إزالة هذه الأسلحة بالكامل وبطريقة لا رجعة فيها.

وكوبا فخورة بأنها طرف في المعاهدة التي ترسي قاعدة جديدة من قواعد القانون الدولي تحظر الأسلحة النووية في جميع الظروف وتوفر إطاراً متيناً وملزماً قانونياً لتدمير هذه الأسلحة وإزالتها تماماً بطريقة شفافة ولا رجعة فيها ويمكن التحقق منها.

وقد شاركت كوبا بنشاط في الاجتماعين الأول والثاني للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية، اللذين عُقدا في فيينا، في عام 2022، وفي نيويورك، في عام 2023، على التوالي.

وتلتزم كوبا بتحقيق عالمية المعاهدة وببذل الجهود الرامية إلى إرسائها كجزء من الهيكل المتعدد الأطراف لنزع السلاح وتحديد الأسلحة.

وقد شاركت كوبا بفعالية في المنتديات المتعددة الأطراف الرئيسية التي تتناول هذا الموضوع، بما في ذلك الاجتماعات الرفيعة المستوى التي عقدت للاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية وللترويج لهذا اليوم.

وبعد مرور قرابة 30 عاماً على إعلان محكمة العدل الدولية، في فتاها بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها، أن استخدام الأسلحة النووية غير مشروع، من غير المعقول أن الدول الحائزة للأسلحة النووية لم تحرز سوى تقدم ضئيل جداً نحو إزالة ترساناتها.

ومن المقلق أن الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول الأخرى المحمية بما يسمى بالمظلة النووية تواصل انتهاك التزاماتها القانونية بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وترفض الانضمام إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية.

بل على العكس من ذلك، لا يزال الردع النووي يشكل عنصراً أساسياً في العقائد الدفاعية والأمنية العسكرية لبعض الدول. ولذلك، لا ينبغي للمناقشات المتعلقة بالحد من المخاطر النووية والخطوات الوسيطة

نحو بلوغ هذا الهدف أن تصرف انتباهنا عن الهدف المتمثل في إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية. وتعارض كوبا وستواصل معارضة محاولات جعل نزع السلاح النووي مشروطاً أو إضفاء الشرعية على الوضع الراهن.

وتعزيزُ وتحديثُ الترسانات النووية هما من الإجراءات غير المقبولة التي تتنافى مع هدف تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية وتتعارض مع قواعد ومبادئ القانون الدولي وفتوى محكمة العدل الدولية.

ولما كانت كوبا دولة طرفاً في معاهدة حظر الأسلحة النووية، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومعاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو)، فإنها حثت الدول الحائزة للأسلحة النووية على المشاركة في المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي بجميع جوانبه.

وفي الوقت الذي تسود فيه السياسات الانفرادية والتدخلية، فإننا ندعو جميع الدول إلى احترام مركز المنطقة الخالية من الأسلحة النووية التي تتمتع بها أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي - منذ أصبحت، من خلال معاهدة تلاتيلولكو، أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة مكتظة بالسكان - كما ندعو إلى احترام الصلاحية الكاملة لإعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام.

وإننا نتمسك بموقفنا المبدئي الذي يرى أن الضمان الفعال الوحيد لعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها هو إزالتها بالكامل، وبطريقة شفافة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها، ضمن إطار زمني محدد بوضوح.

غواتيمالا

[الأصل: بالإسبانية]

[30 أيار/مايو 2024]

تتمسك غواتيمالا بموقفها المبدئي المؤيد لنزع السلاح النووي بشكل كامل وشفاف ولا رجعة فيه وفقاً لأطر زمنية محددة بوضوح. وقد أدانت مختلف المحافل المتعددة الأطراف جميع التجارب النووية والتهديدات باستخدام القوة القائمة على الأسلحة النووية التي تعرض مستقبل الحياة على كوكب الأرض للخطر. وعلاوة على ذلك، ظلت الدول الحائزة للأسلحة النووية تدعى إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بإزالة الأسلحة النووية من سياساتها الأمنية والدفاعية، والكف عن السعي إلى إدخال تحسينات نوعية على ترساناتها النووية وتطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]

[24 أيار/مايو 2024]

تقدم المكسيك هذا التقرير وفقاً لقرار الجمعية العامة 33/78، المعنون "متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها".

وتؤكد المكسيك مجدداً أن أي استخدام للأسلحة النووية أو تهديد باستخدامها، من قبل أي جهة وتحت أي ظرف من الظروف، يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة ويشكل انتهاكاً للقانون الإنساني الدولي وجريمة حرب. والضمان الوحيد ضد استخدام الأسلحة النووية وآثارها الكارثية هو الإزالة التامة لهذه الأسلحة.

وتؤيد المكسيك تأييداً تاماً ما خلصت إليه أعلى محكمة في الأمم المتحدة في فتواها الصادرة في عام 1996 بشأن نطاق المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من أن "ثمة التزاماً بالسعي، بحسن نية، إلى إجراء مفاوضات تقضي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل مراقبة دولية صارمة وفعالة، وبالوصول بهذه المفاوضات إلى نتيجة".

ومن المؤسف في السياق السياسي الدولي الحالي المعقد استمرار التهديدات، الصريحة والمبطنة على حد سواء، التي تصدرها الدول الحائزة للأسلحة النووية باستخدام الأسلحة النووية. ومما يؤسف له أيضاً أن الدول الحائزة للأسلحة النووية تواصل تحديث ترساناتها وزيادتها، بدلاً من تخفيضها والمضي قدماً نحو إلزاتها وفقاً لالتزاماتها وتعهداتها الدولية بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ويساور المكسيك قلق مماثل إزاء الاستقطاب الحالي السائد داخل محافل نزع السلاح المتعددة الأطراف وإزاء عدم وجود اتفاق وانعدام الحوار فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية. فالمكسيك تؤمن بتعددية الأطراف. ولن يتسنى التوصل إلى اتفاقات ووضع استراتيجيات لمواجهة أشد التحديات التي تواجه البشرية إلحاحاً، مثل نزع السلاح النووي، إلا من خلال اتباع النهج والحلول المتعددة الأطراف.

وفي انتظار القضاء على الترسانات النووية، تكرر المكسيك التأكيد على أن للأسلحة النووية عواقب إنسانية كارثية، وأنها تمثل خطراً جسيماً على بقاء البشرية ذاتها، وتتعارض مع الحق في الحياة. وبناءً على ذلك، تكرر المكسيك دائماً التأكيد على الحاجة الملحة إلى إحراز تقدم نحو الإزالة التامة للترسانات النووية.

وفي ضوء ما سبق، تؤكد المكسيك من جديد إيمانها القوي بأن الأسلحة النووية غير قانونية. وينبغي ألا يغيب عن البال أن القانون الدولي الإنساني يحظر الأسلحة التي تسبب بطبيعتها إصابات مفرطة أو معاناة لا مبرر لها؛ والأسلحة التي تكون عشوائية بطبيعتها ولا تقتصر آثارها على الأهداف العسكرية، بل تطلال المدنيين أيضاً؛ والأسلحة التي يمكن أن تلحق بالبيئة الطبيعية أضراراً بالغة واسعة الانتشار وطويلة الأمد.

وقد شكّل دخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ مؤخراً، في كانون الثاني/يناير 2021، نقطة تحول أكدت مجدداً عدم شرعية الترسانات النووية، إذ أرسيت قاعدة من قواعد القانون الدولي تحظر صراحةً تطوير الأسلحة النووية وتصنيعها واستخدامها.

وتتماشى معاهدة حظر الأسلحة النووية مع الالتزام الوارد في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. فهي تكمل وتساهم في التنفيذ الفعال للمعاهدة.

وتكمل أيضا تنفيذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والمعاهدات الدولية التي تنشئ مناطق خالية من الأسلحة النووية، والجهود المتعددة الأطراف الأخرى الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي.

وقد قررت المكسيك، بوصفها دولة طرفا في معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو) ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ووفقا لالتزاماتها الدولية، أن تولي اهتماما خاصا لمسألة نزع السلاح النووي، وهي تسعى إلى المساهمة في تحقيق نزع السلاح النووي والإزالة التامة للأسلحة النووية. ولذلك فهي تشارك بشكل نشط واستباقي في مختلف المنتديات المتعددة الأطراف والإقليمية المتعلقة بمفاوضات ومناقشات نزع السلاح النووي.

وفي إطار جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ما فتئت المكسيك تقترح منذ عام 2009، إدخال تعديل ينص على أن استخدام الأسلحة النووية خلال النزاعات المسلحة الدولية هو بمثابة جريمة حرب.

وقد شاركت المكسيك أيضا بنشاط في الدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الحادي عشر لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي عُقدت في الفترة من 31 تموز/يوليه إلى 11 آب/أغسطس 2023، في فيينا. وشجعت المكسيك على إحرار تقدم في مجال نزع السلاح النووي، وشددت على أن السبيل الوحيد لجعل المعاهدة قوية وذات مصداقية هو تنفيذها الكامل. وستشارك المكسيك في الدورة الثانية للجنة التحضيرية للمؤتمر الحادي عشر لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي ستُعقد في جنيف في الفترة من 22 تموز/يوليه إلى 3 آب/أغسطس. وستواصل في تلك الدورة اتخاذ موقف استباقي، وستواصل الدعوة إلى تحقيق الكفاءة في المنتديات والآليات المتعددة الأطراف.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، ترأس الدكتور خوان رامون دي لا فوينتي من المكسيك الاجتماع الثاني للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية، الذي عُقد في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. وكانت هناك مشاركة واسعة النطاق، من 59 دولة طرفاً و 35 دولة مراقبة، بما في ذلك بعض ممثلي الدول التي وقعت على اتفاقات أمن جماعي قائمة على مبدأ الردع النووي الموسع. وخلال الاجتماع، عُقدت مناقشة مواضيعية بشأن الأثر الإنساني للأسلحة النووية، واعتمد إعلان سياسي بعنوان "التزامنا بدعم حظر الأسلحة النووية وتجنب عواقبها الوخيمة"، تضمن رسالة قوية بشأن حظر الأسلحة النووية.

وخلال الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة، كانت المكسيك أحد المشاركين في صياغة القرارات التالية المتعلقة بقضايا نزع السلاح النووي التي اعتمدها اللجنة الأولى أو أحد مقامي مشاريعها الرئيسيين:

- (أ) القرار 34/78: العواقب الإنسانية للأسلحة النووية
- (ب) القرار 35/78: معاهدة حظر الأسلحة النووية
- (ج) القرار 41/78: الضرورات الأخلاقية لإيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية
- (د) القرار 66/78: معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية
- (هـ) القرار 42/78: نحو عالم خالٍ من الأسلحة النووية: التعجيل بتنفيذ الالتزامات بنزع السلاح النووي

وتحت المكسيك الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على مضاعفة جهودها والإسهام بشكل استباقي في المحافل المتعددة الأطراف من أجل تعزيز الاتفاقات التي ستؤدي إلى النهوض بقضية نزع السلاح النووي، وفقاً للالتزام الدولي الوارد في المادة السادسة من المعاهدة.

قطر

[الأصل: بالعربية]

[9 نيسان/أبريل 2024]

تؤمن دولة قطر بأن التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها مخالف للقانون الدولي الساري على المنازعات المسلحة، وبخاصة مبادئ وقواعد القانون الدولي الإنساني.

وإن الدور المتزايد لاستخدام الأسلحة النووية في العقائد العسكرية للدول النووية، والتحديث النشط والتوسع في الترسانات النووية لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية يزيد من مخاطر الحرب النووية في جميع أنحاء العالم.

وشاركت دولة قطر خلال العقود الأربعة الماضية في جميع الجهود والمبادرات التي سعت إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط على النحو الذي أوصت به المؤتمرات الاستعراضية لمعاهدة عدم الانتشار وتمديداتها اللانهائي منذ عام 1995، الذي يمر عبر جميع دول المنطقة التي يجب أن تخضع مرافقها وأنشطتها لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية كمعيار للتحقق.

وإن التصريحات الإسرائيلية المتطرفة الأخيرة بشأن التهديد باستخدام الأسلحة النووية في قطاع غزة المحاصر في دولة فلسطين يعتبر تحريضاً خطيراً وجريمة حرب واستهتاراً بالقيم والقوانين الدولية، ويتعارض مع فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة عام 1996 م بأن التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها مخالف بصورة عامة لقواعد القانون الدولي المطبقة في أوقات النزاع المسلح، وخاصة مبادئ القانون الدولي الإنساني وقواعده، ومع مبادئ الأمم المتحدة بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

وترى دولة قطر باقتناع تام أن الضمان الجيد لعدم استخدام الأسلحة النووية هو إزالة هذه الأسلحة بشكل تام، وهي لذلك تؤكد على أهمية فتوى محكمة العدل الدولية التي أشارت في حكمها الصادر بالإجماع إلى أن ثمة التزاماً قائماً بالسعي بحسن نية نحو إجراء مفاوضات تهدف لنزع السلاح النووي بكافة جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة، والوصول بتلك المفاوضات إلى النتيجة المرجوة.

وترى دولة قطر أن تنفيذ التدابير الثلاثة عشرة الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام 2000 والإجراءات اللاحقة والعشرين الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام 2010 يمثلان عاملاً يجب الإسراع به، ومن هنا تأتي أهمية إنشاء لجنة متخصصة تعنى بنزع السلاح النووي في إطار مؤتمر نزع السلاح، وذلك من أجل تحديد خطوات للوصول إلى هدف إزالة الأسلحة النووية بشكل كامل.

وقطر دولة خالية من الأسلحة النووية، ولا تمتلك أيًا من هذه الأسلحة أو وسائل إيصالها وليس لها أي طموحات أو نوايا لامتلاك أو تطوير برامج ذات علاقة بهذه الأسلحة، ولم تقدم أية مساعدة علمية أو تقنية أو مادية لأية جهة تسعى لامتلاك أو تطوير السلاح النووي، ولا تسمح بممارسة أية نشاطات ذات علاقة بهذه الأسلحة على أراضيها.

وإيماناً من دولة قطر بأهمية سلمية الطاقة النووية وعدم الانحراف بها إلى استخدامات عسكرية، فقد انضمت إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في 3 نيسان/أبريل 1989، ووقّعت اتفاق الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في 19 كانون الثاني/يناير 2009، كما وقّعت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في 24 أيلول/سبتمبر 1996 وصدّقت عليها في 3 آذار/مارس 1997، وانضمت إلى خمس اتفاقيات أخرى في الجانب النووي. وكذلك فإن قطر هي حالياً عضو مراقب، وتقدمت بطلب عضوية كاملة في مؤتمر نزع السلاح.

وشاركت قطر في المؤتمر الذي عقد في أوسلو عام 2013 حول الآثار الإنسانية للأسلحة النووية، كما شاركت في الدورة الثانية للمؤتمر التي عقدت عام 2014 في المكسيك، والدورة الثالثة للمؤتمر التي عقدت في فيينا في كانون الأول/ديسمبر 2014، وذلك إيماناً منها بأهمية أن تدرك البشرية أخطار الأسلحة النووية، وأن يكون لذلك أثر ملموس في الجهود التي يجب أن تبذل لتجنيب البشرية ويلات هذه الأسلحة، والهدف النهائي المبتغى هو الوصول إلى عالم خال من السلاح النووي.

وشاركت دولة قطر بالمؤتمر الدولي للتفاوض على صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية، تمهيداً للقضاء التام عليها، وهي معاهدة حظر الأسلحة النووية، وذلك على مرحلتين، الأولى في الفترة من 27 إلى 31 آذار/مارس 2017 والثانية في الفترة من 15 حزيران/يونيه إلى 7 تموز/يوليه 2017، في نيويورك وللتصويت على المعاهدة، والتي تقتضي ضرورة تخلي الدول عن أسلحتها النووية كشرط للانضمام إليها.

وأصدرت دولة قطر القانون رقم 3 الخاص بالنظام الوطني لحصر ومراقبة المواد النووية، حيث يتضمن مشروع هذا النظام مجموعة من المواد القانونية الكفيلة بإحكام الرقابة على المواد النووية وكيفية التعامل معها، وذلك بغية منع وصولها لأيدي الخارجين عن القانون ومن الانحراف بها في تصنيع أسلحة نووية، وجارٍ العمل على إصدار القرار التنفيذي للقانون المذكور.

وأنشأت دولة قطر اللجنة الوطنية لحظر الأسلحة عام 2004 لتنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، كما أنشأت في عام 2012 مركز الدوحة الإقليمي للتدريب على الاتفاقيات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، الذي يقدم برامج تدريبية وتوعوية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

وتنظم اللجنة الوطنية لحظر الأسلحة منذ عام 2011 ورشاً توعوية سنوية لطلبة وطالبات المدارس الثانوية والجامعات حول الاتفاقيات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل ومخاطر تلك الأسلحة، كما تنظم جائزة بحثية سنوية للطلبة حول نفس الموضوع، بالإضافة إلى إطلاق مسابقة تصميم ملصق (بوستر) لتوعية الطلبة أيضاً حول مخاطر أسلحة الدمار الشامل ومنها الأسلحة النووية، وإلقاء محاضرات على المختصين في مؤسسات ووزارات الدولة ودورات تدريبية لموظفي ومفتشي قطاع الجمارك حول المواد ذات الاستخدام المزدوج، وذلك لتنمية مهارات وقدرات العاملين بذات المجال.

وإسهاماً من دولة قطر في إقرار السلم والأمن الدوليين وسعيها لذلك، نظمت المنتدى العربي الأول عام 2022، والمنتدى الثاني عام 2023 حول "الحد من التسلح ونزع السلاح وعدم الانتشار" بالتعاون مع إدارة الحد من التسلح ونزع السلاح بجامعة الدول العربية، حيث يستضيف هذا المنتدى نخبة من المتحدثين من رؤساء مؤتمرات الاستعراض لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ودورات المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وعدد من السفراء والخبراء والشخصيات الرفيعة المستوى من الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح والرقابة النووية.